جون قرنق

ولد جون قرنق في عام ١٩٤٥ في قبائل دينكا جنوب السودان لعائلة مسيحية من قبائل الدينكا الجنوبية المعروفة بعبادة السماء وعزف الموسيقى باستخدام قرون الكباش وحبها للحوم وقد أرسلته عائلته إلى الولايات المتحدة لتلقي علومه هناك وليتعلم .

فدرس في كلية جرنيل بولاية أيووا ، ثم مع بداية الحرب الأهلية مع حركة

أنيانيا ، وعاد إلى السودان عام ١٩٦٢ لتلقي تدريبات عسكرية في السودان، وكان أول اختبار لقرنق في حرب العصابات واستوعب الجيش السوداني جون قرنق وآخرين حيث اندلعت الحرب الثانية عام ١٩٧٨ في الجنوب السوداني ، ووقعت الحكومة السودانية اتفاقًا مع أنانيا وصار الجنوب منطقة حكم ذاتي لكن بعد اكتشاف البترول اندلعت الحرب مرة أخرى ، وكان طرفاها القوات الحكومية والحركة الشعبية لتحرير السودان وجناحها العسكري الجيش الشعبي لتحرير السودان ، وقد ترأس جون قرنق الحركة الشعبية إثر تخلصه من زعيمها ويليام نون إلى الحصول على تأييد المسيحية والتابعين لها في الولايات المتحدة الأمريكية .

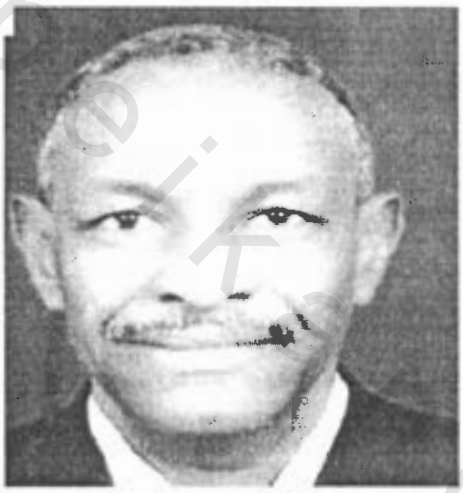

ولم تكن بعض الأمور واضحة للعامة من المقاتلين مثل إذا كان من أجل استقلال الجنوب أم من أجل المزيد من الحكم الذاتي كما يشعر الجميع بالحيرة من سجل حقوق الإنسان للجيش الشعبي لتحرير السودان وأسلوب قيادة قرنق في الصراع المسلح آنذاك ، وكان الجيش السوداني تغير كثيرًا عبر السنين لكنه كان مذنبا في الماضي باقتراف انتهاكات واضحة لحقوق الإنسان في المناطق الجنوبية من السودان .

- نجا جون قرنق من عدة محاولات لقتله سواء من البشير أو علي عثمان طه ، لكنه لم يوفق في الهرب من محاولات الاغتيال وقتل في انفجار غامض بطائرته ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الحادث ، وإن كانت أصابع الاتهام وجهت للكثيرين سواء من خارج الحركة أو من داخلها .

كان الصراع قد بدأ لأسباب عدة ،وهو ما جعل أمد الحرب يطول فكلما اختفى سبب لتلك النزاعات ظهر سبب آخر، وكان الصراع على النفط بين الشمال والجنوب بمساعدة القوى الدولية الكبرى والإقليمية التي تقف خلفها ، ذلك أن النفط بعد أن أصبح سلعة للاكتفاء الذاتي والصادر وصارت له مردوداته وعائداته الإيجابية على مسيرة البلاد الاقتصادية المتعثرة فظهر ذلك على الموازنة المختلفة ، ومضى بها إلى التوازن وانتهى سعر الصرف المنفلت إلى الثبات والاستقرار ومعدل التضخم إلى الهبوط .

أولاً : أن لعبة النفط وصراع المصالح في إفريقيا دخلت فيه قوى غير تقليدية وهي الصين وماليزيا من البلاد الآسيوية الناهضة ولا شك أن ذلك يثير حساسيات الآخرين ، وخوفهم ويزيد توجساتهم ، إذ لم يكن واردًا في حساباتهم يوم أن أغلقت شيفرون الآبار ، وختمت عليها ، ويوم تخلت عن امتياز التنقيب إلى شركة معروفة لتضعها على يدي الحكومة أن أحدًا سيأتي ليفض تلك الأختام فتنطلق مسيرة النفط .

ثانيًا : أدى ظهور النفط في السودان واستغلاله تجريًا إلى تفكيك طوق العزلة المضروب على البلاد وفتحها أمام بيوت التمويل والصناديق والأفراد الذين يرغبون في الاستثمار ، وفي مقدمتهم صندوق النقد الدولي الذي أخذ في توفيق الأوضاع وتطبيعها مع القطر الذي طالما هم بطرده منه في يوم من الأيام ، وهذا يضر بك ويفكك نظرية الاحتواء المزدوج للنظام السوداني ومحاصرته وعزله اقتصاديا ودبلوماسيا ،ويصب هذا كله في النهاية ضد مصلحة المعارضة السودانية ومجموعات الضغط الأجنبية التي تساندها وتأسيسًا على ذلك ظهرت ملامح الصراع وبرزت في أمرين هما :

الأول : محاولات التجمع الوطني الديمقراطي المتكررة «ثلاث مرات» ضرب أنبوب التصدير من جهة الشرق عبر التسلل من دولة إريتريا المجاورة التي تستضيفه ، غير أن هذه المحاولات لم تكن فاعلة أو مؤثرة .

الثاني : إقحام حركة التمرد لموضوع النفط في صراعها مع الحكومة حيث وضعت إيقاف ضخه وتصديره شرطًا لازمًا لوقف إطلاق النار الدائم بينها وبين الحكومة .

وقد ظلت مجموعات الضغط المسيحي والكنسي ، والأخرى الموالية لحركة التمرد بقيادة جون قرنق ظلت خلف الكونجرس والإدارة الأمريكية لتكثيف ضغوطها على الشركات العاملة في المشروع السوداني وبخاصة الشركات الأوروبية والكندية لوقف العمل والانسحاب من المشروع جملة واحدة وإلا خضعت لعقوبات منها الحرمان من التداول في البورصة «بورصة نيويورك» ، كما جاءت بذلك قرارات صادرة عن الكونجرس للإدارة الأمريكية التي طالبت بدورها بتجميد عائدات النفط، ووضعها في حساب خاص حتى تكتمل عملية الإصلاح في البلاد ، وذلك بدعوى أن الحكومة السودانية تستغل هذه الأحوال في تسليح الجيش ومن ثم تأجيج الصراع المسلح الدائر في السودان .

إلى جانب ذلك رصدت الأموال والتسهيلات اللوجستية من قبل الكونجرس ووزارة الخارجية الأمريكية لحركة التمرد ، وذلك باعتراف منها وبوثائق منشورة ، وأصبح بإمكانها تحديد أماكن النفط في ولاية الوحدة إحدى ولايات بحر الغزال الكبرى ، وبالفعل تم الهجوم على ولاية بحر الغزال ، وتمكنت الحكومة من صده على أنه ومهما يكن من الضغوط الأمريكية التي تكاتفت الحكومة الكندية وشركة «تلسمان» التي تمتلك ٢٥٪ من حقوق الطاقة فإنها لن تنال من الشركات الأخرى الصينية والماليزية والنمساوية والروسية والسويدية والخليجية كما يتوقع أن تنضم إليها قريبًا حسب مصادر وزارة الطاقة السودانية شركات يابانية .

ذلك فيما يتصل بالضغوط الخارجية على الشركات العاملة ، وأما

المعارضة فقد توقفت هجماتها على الأنبوب الناقل للخام منذ أكثر من عامين بسبب الرفض المتزايد شعبيًا لهذه الهجمات التي تعتبر استهدافها لمشروع وطني قومي يعول عليه في إسعاف الوضع الاقتصادي المتردي فضلا عن تنامي وتصاعد الدعوة للحل السياسي السلمي الذي تتبناه اليوم مبادرات داخلية وخارجية أهمها مبادرة «دول الإيقاد والمبادرة المصرية» .

وعندما ألحقت الحركة الشعبية لتحرير السودان قضية النفط بأجندتها جاعلة من وقف إنتاج النفط وعدم تصديره شرطًا لوقف إطلاق النار الدائم وجد ذلك رفضًا من أقرب الأقربين لها وهو الحزب الشيوعي السوداني الذي اتهمت سكرتيرته في بيان لها زعيم الحركة الشعبية بعدم الالتزام بالقضايا الكبرى ، وكذلك فعلت الأحزاب السودانية الأخرى ومن بينها حزب الأمة والمؤتمر الشعبي الذي وقع مع الحركة في فبراير ٢٠٠٤ ما عرف بتفاهم جنيف .